زياد طارق عزيز لـ«القدس العربي»:

والدي فقد جميع اسنانه واصبح هزيلا ويتلعثم في الكلام ويرتدي ملابس صيفية رثة رغم البرد الشديد

عمان ـ «القدس العربي»:

اكد نجل السياسي العراقي المخضرم والمسجون في بغداد زياد طارق عزيز لـ«القدس العربي» امس الجمعة ان حالة والده الصحية متدهورة جدا مشيرا الى ان كل المناشدات التي وجهتها عائلة طارق عزيز للفاتيكان وللبابا ولرجال الدين المسيحي للتدخل لتأمين الافراج عنه لم يتم الرد عليها باي فعل ايجابي او اي فعل تضامني.

ويدير زياد عزيز من عمان حملة لتامين الافراج عن والده المريض جدا فيما تمكنت زوجة عزيز وابنته وحفيدته التي ولدت في عمان امس الجمعة فقط من زيارته في سجنه في بغداد حيث حصل لقاء عائلي حميم وعاطفي كشف عن الحالة الجسدية والمعنوية السيئة لطارق عزيز في سجنه.

وابلغ زياد عزيز «القدس العربي» بعد ثلاثين دقيقة فقط من اتصال هاتفي بوالدته وشقيقته اثر مقابلتهما للاب الاسير بان والده يبلغ حاليا من العمر سبعين عاما وانه محتجز منذ 34 شهرا بدون محاكمة او تهمة محددة وان والده خضع حتى الان لـ 250 جلسة تحقيق واستجواب لم ينتج عنها لا الافراج عنه ولا توضيح الاتهامات المحددة التي يمكن ان توجه له.

وقال عزيز ان الاحتلال الامريكي الذي يتغنى بالديمقراطية يحتفظ بوالده الاسير بهذه الطريقة المسيئة لكرامة الانسان بدون وجه حق ولاسباب غامضة بالنسبة للعائلة مؤكدا ان أيا من رجال الدين المسيحي في العالم لم يتحرك للتضامن مع العائلة او حتى لممارسة اي ضغط على سلطات الاحتلال في بغداد.

وقال زياد عزيز ايضا ان فم والده الاسير حاليا خال تماما من الاسنان حيث لا يوجد ولا سن واحد في فم طارق عزيز حيث سقطت جميع الاسنان داخل السجن كما ان الاحتلال الامريكي وعد منذ اشهر بتدبير طقم اسنان لطارق عزيز دون ان يلتزم بوعوده.

وقال نجل الدبلوماسي العراقي المخضرم ان والده بحاجة لرعاية صحية خاصة وانه بحاجة لفحوصات من قبل فريق طبي متخصص بالدم وانه يخضع كغيره من السجناء لعناية صحية اولية لا تناسبه وان الاحتلال يعرف تماما الحاجات الصحية لوالده لكنه لا يقدمها ولا يترك اي جهة تقدمها.

واكد زياد عزيز انه تحدث لوالدته وشقيقته بعد دقائق من لقائهما مع والده الاسير واكتشف بان الوالد الاسير قابل عائلته وهو يرتدي ملابس (صيفية) رثة وقديمة وممزقة ولا تليق بالانسان رغم اجواء البرد القارس في بغداد وفي السجن، وقال زياد انه شخصيا ارسل سبع مرات على الاقل من الاردن لوالده حاجيات كان قد طلبها من بينها ملابس وسجائر لكن ايا من هذه الحاجات لم تصل لصاحبها رغم انها ارسلت عبر الصليب الاحمر مما يظهر ان اللجوء للصليب الاحمر في مثل هذه الحالات مسألة عبثية ايضا وقال ان عمته امل التي تقيم في العراق ارسلت ايضا من جانبها لشقيقها الاسير حاجيات وملابس لكنها لم تصل.

وقال نجل عزيز ان سلطات الاحتلال وجهت لوالده في البداية تهمة المسؤولية الجماعية التي وجهتها لجميع القادة المعتقلين بخصوص احداث الجنوب لكنها عادت واسقطت هذه التهمة خصوصا وان العالم برمته يعرف طبيعة المهام التي كان يقوم بها طارق عزيز فيما تتحدث سلطات الاحتلال حاليا عن توجيه تهمة (هدر الثروة الوطنية) للوالد وهي التهمة التي تخص كوبونات النفط.

وهذه العبثية في التحقيق والاستجواب تثبت حسب زياد عزيز عدم وجود اي ادلة يمكن ان تدين طارق عزيز وقال زياد عزيز الذي يقيم ما بين عمان واوروبا ان محامي والده قابله مرتين خلال عشرة ايام كانت اخرها في العاشر من الشهر الجاري وان المحامي شاهد الانهيار السريع في الحالة الصحية لموكله خلال هذه الايام فحالة الوالد الان سيئة جدا ومتدهورة للغاية.

ووفقا لما فهمه زياد من زوار والده فطارق عزيز يعاني من البرد والهزال وهو شارد الذهن غالبا ويتكلم ببطء ويتلعثم بسبب عدم وجود اسنان وبسبب مضاعفات جلطة دماغية كان قد اصيب بها قبل الاحتلال، وتساءل زياد عزيز عن الضمير الانساني الذي يقبل بان يتلعثم في الكلام شخص مثل طارق عزيز كان دوما من اسياد الكلمة والكلام في المنطقة والعالم مؤكدا في خاتمة كلامه بان الحالة الصحية لوالده سيئة للغاية ولا بد من الافراج عنه لاسباب انسانية وبأن معنوياته رغم حالته الصعبة ارتفعت عندما قابل صباح الجمعة زوجته وابنته خصوصا عندما قابل حفيدته (ابنة زياد) التي لم يرها من قبل.

طارق عزيز في المعتقل

قرينة صدام تفكر بزيارة عمان للقاء احفادها ورغد تنفي نيتها مغادرة الاردن

رغد صدام حسين

عمان ـ «القدس العربي»:

تنفي كريمة الرئيس العراقي رغد صدام حسين في اوساطها الداخلية ما تردد سابقا حول نيتها مغادرة عمان والاقامة في بلد عربي او اوروبي اخر بسبب مضايقات مفترضة تتعرض لها وخلال الايام الاخيرة ابلغت رغد عدة اصدقاء اردنيين لها ولوالدها صدام حسين بانها (مرتاحة) في الضيافة الاردنية ولا تفكر بالمغادرة مشيرة الى ان احدا لا يتدخل فيها وان كرامتها مصانة.

وكانت الحكومة الاردنية قد طلبت من رغد صدام حسين الالتزام بالاتفاق القديم معها بالامتناع عن الادلاء بأي تصريحات او بيانات صحفية انطلاقا من عمان، الامر الذي دفع رغد بين الحين والاخر لتسريب ما تريده عبر المحامين الذين يعملون بالتنسيق معها وبعض المقربين خصوصا وانها تعقد اجتماعات دورية مع المستشارين الذين يتولون الدفاع عن والدها المسجون.

ورغم ان السيدة رغد تغادر عمان وتعود اليها كما تشاء وبالتوقيت الذي تريده الا ان مصدرا مقربا من العائلة ابلغ «القدس العربي» بان رغد وشقيقاتها حلا ورنا مع امهم ساجدة خير الله يواجهن صعوبات في التجمع كعائلة واحدة ويفضلن التمكن من عقد لقاءات اكثر على مستوى العائلة في الايام المقبلة وهو ما دفع زوجة صدام (ام عدي) للتفكير بالسماح لها بزيارة عمان بين الحين والاخر للاطمئنان على بنتيها وتسعة احفاد لها يقيمون في العاصمة الاردنية.

ولم يعرف بعد ما اذا كانت السلطات الاردنية ستسمح لزوجة صدام ساجدة خير الله ببطاقة زيارة متكررة لعمان لاغراض عائلية لكن اصدقاء العائلة سيهتمون ببحث الامر مع الحكومة الاردنية قريبا علما بان رغد قامت خلال العيد بزيارة لوالدتها في قطر وقضت بصحبتها عدة ايام. وفي غضون ذلك نقل مصدر اردني لـ«القدس العربي» عن بديع عارف محامي طارق عزيز المسجون لدى قوات الاحتلال الامريكي قوله بان عزيز (يموت) تدريجيا وان اخراجه من السجن اصبح امرا ملحا جدا ليس لاغراض العلاج ولكن لاغراض الانقاذ، وحسب عارف يتهدد طارق عزيز في هذه اللحظات خطر الموت الحقيقي ويخشى محاميه من ان يلاقي نفس مصير حمزة الزبيدي واخرين من القادة الاساسيين في حكم صدام حسين الذين توفوا بسبب المرض ونقص العلاج داخل اسوار السجن.

وحتى الان لم توجه لطارق عزيز اي تهمة محددة ولم يعرض على اي محكمة ولا تقول سلطات الاحتلال لماذا تحتجزه اصلا فيما ترفض تمكينه من الخروج للخضوع لعلاجات اساسية يحتاجها. ووفقا لمحامي عزيز فان الحالة الصحية للرجل وصلت لمستوى متدهور جدا خلال الايام الاخيرة وتتطلب انقاذا وليس علاجا فقط.

ويعاني طارق عزيز حسب مصادر «القدس العربي» من موجات ارتفاع وانخفاض حادة في السكري ومن ضعف كبير في عضلة القلب فيما بدات بعض اسنانه بالتساقط السن تلو الاخر مما يدلل على الحالة الحرجة التي وصل اليها، واستعان المحامي بديع مؤخرا بعدة منظمات وبعض المحامين العرب لتنفيذ حملة تقود للافراج عن موكله الذي امتنعت سلطات الاحتلال عن تقديمه للمحاكمة مع صدام حسين وسبعة من رفاقه كما امتنعت عن الافراج عنه مع اخرين كما فعلت قبل ثلاثة اسابيع.

سهولة اختراق الحدود تزيد مخاوف العراق من انفلونزا الطيور

بغداد ـ من مريم قرعوني:

قال العراق يوم الخميس انه أعلن حالة التأهب لمنع انتشار مرض انفلونزا الطيور من جارته تركيا الا ان مسؤولين أعربوا عن مخاوفهم من ان ضعف السيطرة على الحدود يجعل من العسير فرض حظر على واردات الطيور. ويسعى العراق لتأمين الثغرات في الحدود مع جيرانه لا سيما سورية منذ عام 2003 لوقف تدفق المقاتلين الاجانب دون ان يحقق نجاحا يذكر. كما ان القبائل المقيمة على امتداد مناطق الحدود تقتات على عائدات البضائع المهربة. ورغم تلك الصعوبات أعرب رئيس اللجنة التي شكلتها وزارتا الصحة والزراعة في العراق للتعامل مع معضلة انفلونزا الطيور عن ثقته في امكانية تجنيب البلاد سلالة «اتش5ان1» المميتة من فيروس انفلونزا الطيور التي انتشرت من اسيا الى مشارف اوروبا.

الا انها تحتاج مساعدة على صعيدي المال والخبرة. وقال عبد العلي حسن لـ«رويترز» ان فريقه يأخذ الامر بجدية لكنه يحتاج الكثير من الاشياء من بينها المال والمزيد من الاتصال مع منظمات صحية دولية وجها لوجه وليس عبر رسائل. وأضاف ان الفريق أعلن حالة التأهب منذ تشرين الاول (اكتوبر) وبشكل أقوى الان بعد اكتشاف انفلونزا الطيور في تركيا مشيرا الى ان الفريق أصدر أوامر لمسؤولي الحدود بفحص واردات الطيور الداجنة وان كانت هناك بعض الصعوبة في معرفة الحالات. وتابع ان العراق منع أيضا واردات الطيور من تركيا الا انه في بلد مثل العراق يستورد كثيرون من تلقاء أنفسهم مشيرا الى ان المسألة غير منظمة. وتقول السلطات العراقية انه ليس لديها ايضا سجلات كاملة للمجازر (المقاصب) في العراق مما يجعل مراقبتها اي تفش للمرض أمرا أكثر صعوبة. وقال حسن ان فريقه يعمل على تحديد أماكن المجازر واحصائها ثم مراقبة عملها. وأضاف ان سبعة وزراء سيعقدون اجتماعات في غضون يومين لتقرير ما اذا كانت هناك حاجة لاتخاذ اجراءات اضافية.

وعثر على سلالة «اتش5ان1» المميتة من فيروس انفلونزا الطيور في طيور برية وداجنة في شتى انحاء تركيا خاصة في القرى الفقيرة التي تمتد من اسطنبول على ابواب اوروبا الى فان قرب الحدود مع ايران والعراق. وتقول تركيا ان المرض أصاب 18 شخصا بينهم ثلاثة أطفال من شرق البلاد توفوا الاسبوع الماضي. ومن المقرر ان تبدأ قريبا طيور برية مهاجرة عادة ما تعتبر حاملة للفيروس الوصول الى بحيرة دوكان في كردستان شمال العراق.

الامم المتحدة: الوضع المتدهور في دارفور يهدد استقرار الاقليم

الخرطوم ـ «القدس العربي»

ـ من كمال حسن بخيت:

عادت الامم المتحدة لتكثيف اهتمامها باقليم دارفور غربي السودان ولوحت من جديد بالتدخل الدولي في الاقليم وهو الامر الذي رفضته الحكومة السودانية من قبل وتمسكت بالاتحاد الافريقي الذي يتولى حفظ الامن في الاقليم. وفيما قال الامين العام للامم المتحدة كوفي عنان ان المنظمة الدولية تريد من الولايات المتحدة والدول الاوروبية المساعدة في تشكيل قوة متنقلة وصلبة للمساعدة على وقف اراقة الدماء وعمليات الاغتصاب والتخريب في دارفور قالت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للامم المتحدة امس، ان الوضع المتدهور في منطقة دارفور بغرب السودان يهدد الاستقرار الاقليمي، وانه ينبغي للعالم ان يكثف الجهود للمساعدة في ابرام اتفاق سلام.

لكن عنان قال انه يتعين اولا الحصول على موافقة الحكومة السودانية ومجلس الامن الدولي والاتحاد الافريقي وهو الجهة الوحيدة التي ارسلت قوات اجنبية الى دارفور حتى الآن.

وقال عنان للصحافيين «نريد حمل حكومة السودان على العمل معنا لجلب قوة موسعة تضم جنودا من خارج افريقيا لانه حتى وقت قصير كانت (الحكومة) تصر على انها ستقبل فقط بجنود افارقة... لكني اعتقد اننا يجب ان نذهب لأبعد من ذلك الان».

من جانبه حث انطونيو غوتيريس المفوض السامي للامم المتحدة لشؤون اللاجئين القوى الكبيرة ومجلس الامن والاتحاد الافريقي، على ممارسة ضغوط اكبر على الخرطوم والمتمردين لانهاء الصراع.

وقال غوتيريس في بيان صحافي «لم يعد الوضع ماساويا كما كان في عام 2003 لكنه بالفعل اخذ في التحول الى تهديد كبير. الجميع بحاجة الآن الى ان يكونوا ملتزمين بشدة، بضمان التوصل الى اتفاق سلام في دارفور. ذلك لانه في حال عدم التوصل الى اتفاق سلام.. اعتقد ان اشياء خطيرة للغاية يمكن ان تحدث.. ليس في دارفور فحسب، ولكن في المنطقة باكملها».

وقال غوتيريس وهو رئيس وزراء سابق للبرتغال، ان دارفور تمثل «اكثر المشكلات السياسية والانسانية، التي نواجهها في افريقيا الحاحا في الوقت الحالي».

الى ذلك رفضت حركة تحرير السودان بشكل قاطع، «محاكمة مجرمي الحرب في دارفور» في محاكم خاصة، وقالت انها لا تعترف الا بمحاكمات دولية، وفقا لقرار مجلس الامن الدولي رقم 1593.

ورفضت الحركة ايضا انعقاد القمة الافريقية في الخرطوم، وقالت انها سلمت الرئيس النيجيري رئيس الاتحاد الافريقي في هذه الدورة، رسالة احتجاج وسترسل نسخة منها الى الفا عمر كوناري رئيس المفوضية الافريقية بهذا الشأن.

وقالت الحركة في بيان صادر عن الناطق باسم الحركة محجوب حسين، «نرفض تصريحات وزير العدل السوداني، الخاصة بمحاكمة مجرمي الحرب وجرائم ضد الانسانية في دارفور، عبر محاكم سودانية خاصة، كما تزعم الحكومة السودانية، وبالتالي فان الحركة لا تقر ولا تعترف مطلقا باية محاكمة عبر هذه المحاكم الصورية، لا سيما وان الحكومة السودانية نفسها متورطة في ارتكاب هذه الجرائم، وفقا للادلة الدامغة».

واعلنت الحركة عن عزمها تسليم المدعي الجنائي الدولي «خرائط وخططا ووثائق سرية جديدة في غاية الاهمية والخطورة، تثبت مجددا تورط اعضاء بارزين في الحكومة السودانية في هذه الجرائم».

وقال محجوب حسين ان حركته تسعى لتوقيع «اتفاق تعاون كامل مع محكمة الجنايات الدولية، يتيح لجميع فرق التحقيق الدولية والمدعي الجنائي الدولي بزيارة الاراضي المحررة التابعة لسيادة جيش الحركة، لمعاينة كل آثار الجرائم على الارض». وفي نيروبي وقعت كل من كينيا والسودان والامم المتحدة امس، اتفاقا لمساعدة عشرات الآلاف من اللاجئين السودانيين الذين يفكرون في العودة الى بلادهم، بعد اتفاق السلام الذي وقع بالسودان في عام 2005. وقال الاتفاق «ينبغي الا يتم اجبار اي لاجئ على العودة ضد ارادته.. ينبغي ان تجرى عمليات العودة الطوعية بطريقة منظمة ومرتبة، وعلى مراحل وبشكل انساني آمن وحافظ للكرامة». وتستضيف كينيا نحو 71 الف لاجئ سوداني في مخيمات. ويقول البعض ان كثيرا من العائدين يجدون صعوبة في التكيف مع الحياة في وطنهم، وناشدوا الحكومة السودانية والامم المتحدة، ان تضمنا وجود مؤسسات امنية وتعليمية وصحية قبل عودتهم.

من جانبها قالت وزارة الخارجية في جنوب افريقيا ان اي خلاف بين السودان وتشاد لا ينبغي ان يكون له اي اثر سالب علي مؤتمر القمة الافريقية الذي ينعقد في الخرطوم نهاية هذا الشهر بحضور مكثف من قادة القارة، وقال السفير لوكاس ماخوبيلا متحدثاً باسم وزارة الخارجية في جنوب افريقيا في حوار مطول مع وكالة السودان للانباء ان الصراع الدائر في المنطقة الحدودية ووجود القبائل المشتركة هما اساس هذا التوتر والذي لا حاجة لأن تتناوله القمة الافريقية بل يمكن للزعيمين في البلدين الجلوس لوضع الحل له، واشار سيادته الى ان البلدين جاران ليس باختيارهما ولذلك من مصلحتهما وفي مقدورهما تخطي هذا الوضع الراهن وقال لـ«سونا» ان السودان لديه الرغبة والارادة السياسية لتخطي هذا التوتر وايجاد حل للمسالة كما هو الحال بالنسبة للقيادة السياسية في تْشاد. تجدر الاشارة الى ان قناة جنوب افريقيا التلفزيونية (S.A.B.C) الموجهة الى افريقيا قد نقلت عن وزيرة الخارجية الدكتورة نوكوسانا زوما رفضها لدعوة بعض رجال الكونغرس الامريكي وبعض المنظمات غير الحكومية النظر في عقد القمة في مكان غير السودان نظراً للتوتر القائم بين الخرطوم وانجمينا واتهامات الحكومة التشادية التي فندتها الخرطوم جملة وتفصيلا واكدت زوما حسبما نقلت قناة جنوب افريقيا التلفزيونية ان قرار الاتحاد الافريقي عقد القمة في الخرطوم سيظل سارياً.

الى ذلك اكد الدكتور منصور خالد مستشار رئيس الجمهورية انه ليس هنالك اي تباطؤ في تنفيذ اتفاقية السلام انما البطء اقتضته ظروف موضوعية ابرزها وفاة القائد دكتور جون قرنق مما تطلب اتخاذ بعض الاجراءات لاختيار خلفه والبدء في تنفيذ الاتفاقية خاصة وان دكتور جون قرنق لم يبدأ في الواقع تنفيذ الاشياء الاساسية في الاتفاقية ما عدا القضايا التي تم تنفيذها في فترة الستة اشهر في الفترة الانتقالية.

وقال خالد بمناسبة مرور عام على اتفاقية السلام ان من الانجازات المهمة التى تم تنفيذها خلال هذا العام تكوين المفوضيات وتكوين الحكومة القومية وحكومة الجنوب مشيرا الى انه ما زال هنالك الكثير ينتظر التنفيذ واكد ان العبرة ليست فقط في تكوين المفوضيات وتشكيل الحكومة انما العبرة فيما تقوم به هذه الاجهزة نصا وروحا لتنفيذ الاتفاقية وهذا ما نتمنى ان يتم في الفترة المقبلة. واوضح ان طرفي الاتفاقية يدركان الظروف الموضوعية التى تلازم تنفيذها ونبه مستشار رئيس الجمهورية الى ان اي محاولة للحيلولة دون تنفيذ هذه الاتفاقية نصا وروحا ستؤدي الى عواقب وخيمة وليس هنالك من سوداني مخلص يتمنى هذه العواقب لوطنه. وتحدث لوكالة السودان للانباء عن اهمية التنمية مشيرا الى ان السلام بدون تنمية ليس سلاما والمفاوضات التي دارت في نيفاشا ومشاكوس من قبل كانت تعهدت بان تكون هنالك تنمية متوازنة وان يكون هنالك ارتقاء في المناطق الاكثر تخلفا التي تأثرت بالحرب مؤكدا ان جميع هذه الاشياء اذا لم تتحقق لن يكون هنالك سلام. وحول قضية ابيي قال الدكتور منصور انها قضية حسمت باتفاقية السلام والاتفاقية حددت منهجا معينا في حلها ومن الضروري الالتزام بما جاءت به الاتفاقية.

قلق تجاه تولي السودان رئاسة الاتحاد الافريقي

نيروبي ـ من اندرو كوثورن:

تواجه افريقيا حاليا امكانية تولي احدى أسوأ حكوماتها سمعة رئاسة الهيئة التي تهدف الى ضمان شيوع السلام والديمقراطية في انحاء القارة كما لو أن القارة لا تواجه ما يكفي من تشويه في الصورة. وبعدما حقق السودان بالفعل نصرا دبلوماسيا باستضافة قمة الاتحاد الافريقي القادمة المقررة في 23 و24 كانون الثاني (يناير) الجاري ستكسب الخرطوم وضعا أفضل اذا تولت أيضا الرئاسة الدورية القادمة للاتحاد الذي يضم في عضويته 53 دولة وفقا لما يمليه النظام الاساسي.

ويمكن لحكومة الرئيس عمر البشير ان تستغل ذلك لتغيير الصورة السيئة المنتشرة عنها في الخارج بسبب الصراعات داخل وخارج الحدود السودانية خاصة بسبب الحرب في منطقة دارفور بغرب البلاد. لكن امكانية تولي السودان رئاسة الاتحاد الافريقي تثير مخاوف منتقدين كثيرين يعتبرون هذا البلد أحد أسوأ السفراء المحتملين لافريقيا كما يخشون أن يؤدي ذلك الى تجاهل عملية السلام في دارفور.

ويأمل المنتقدون أن تتمكن القوى الدبلوماسية الكبرى في القارة مثل جنوب افريقيا ونيجيريا من العثور على مرشح أكثر ملاءمة. وقال ديفيد موزيرسكي الخبير بشؤون السودان والذي يقيم في نيروبي «اذا تولى السودان رئاسة الاتحاد الافريقي فذلك يعني انه يحصل على مصداقية.. ولكن للاضرار بالاتحاد».

واضاف «كانت حكومة السودان أحد أسوأ مدبري انتهاكات حقوق الانسان في قارة افريقيا على مدى العامين الماضيين».

وتعد دولة تشاد المجاورة التي تتهم السودان بدعم المتمردين الذين يسعون للاطاحة بالرئيس ادريس ديبي هي الدولة الوحيدة التي تشن حملة صريحة مضادة للخرطوم. وقال ديبي «ان جارا عدوانيا مثل السودان غير قادر على استضافة القمة المقبلة للاتحاد الافريقي.. ناهيك عن ان يكون الرئيس القادم» للاتحاد الافريقي. ويريد ديبي ان يظل الرئيس الحالي للاتحاد الرئيس النيجيري اولوسيجون اوباسانجو في منصبه.

وقال وزير الاتصالات التشادي هورماجي موسى دوجمور لـ«رويترز» ان ديبي يعتزم مقاطعة القمة رغم ان مبعوثا من بلاده سيحضر «اذا لم نتمكن من الغاء القمة والا فسنقطع العلاقات». وهدد المتمردون الذين يقاتلون حكومة الخرطوم في دارفور بالانسحاب من محادثات السلام التي يرعاها الاتحاد الافريقي في العاصمة النيجيرية ابوجا اذا تولى البشير رئاسة الاتحاد وهو ما زاد من حدة الجدل المثار. وتشعر جماعات حقوق الانسان بالغضب ايضا من امكانية تولي البشير رئاسة الاتحاد. والخرطوم متهمة بدعم ميليشيا «الجنجويد» التي شنت حملة من أعمال الاغتصاب والقتل والسلب ضد المدنيين في دارفور وصفتها واشنطن بانها «ابادة جماعية». وقال بيتر تاكيرامبودي مدير فرع أفريقيا بمنظمة مراقبة حقوق الانسان (هيومان رايتس ووتش) ومقرها الولايات المتحدة «ينبغي على الاتحاد الافريقي الا يكافىء رعاة الجرائم ضد الانسانية». واضاف «كيف يمكن للاتحاد الافريقي ان ينظر اليه بوصفه وسيطا يتمتع بالمصداقية في دارفور اذا كان أحد الطرفين المتحاربين يستضيف قمته ويتولى رئاسته أيضا؟». وللاتحاد الافريقي بعثة مكونة من نحو سبعة الاف جندي يراقبون وقفا هشا لاطلاق النار في دارفور ولذا فمن شأن تولي السودان رئاسته أن يضع حكومة الخرطوم في موقف محير. وقال المحلل باتريك سميث من نشرة افريكا كونفيدنشال والمقيم بالمملكة المتحدة «سيكون ذلك أمرا محيرا وغير مسبوق الى حد بعيد».

واضاف «انه (البشير) سيرغب في ابقاء البعثة ضعيفة وصغيرة الحجم.. ولذا فسيدخل في مواجهة مع (رئيس مفوضية الاتحاد الافريقي ألفا عمر) كوناري الذي يريد تعزيز البعثة».

ويقول دبلوماسيون ان هناك قدرا كبيرا من عدم الارتياح في دول ما وراء الصحراء الكبرى تجاه فكرة تولي السودان رئاسة الاتحاد حيث تتحدث بعض البلدان فيما بينها حول دول بديلة رغم وجود كتلة مؤيدة للسودان في الشمال الافريقي المسلم. غير ان القوتين الاقليميتين الرئيسيتين المتمثلتين في جنوب افريقيا ونيجيريا التي تراس الاتحاد حاليا لا ترغبان في ان ينظر اليهما على أنهما تؤثران في باقي القوى. ويضيف الدبلوماسيون انه فيما تسري شائعات قبل القمة الا انه لم يظهر حتى الان اجماع حول مرشح اخر. وقال برينس ماشيلي من معهد دراسات الامن في بريتوريا «سيكون من الصعب على رؤساء دول وحكومات الاتحاد الافريقي الا يسمحوا للسودان بتولي الرئاسة».

واضاف «الزعماء الافارقة يتسمون بالدبلوماسية في التعامل مع القضايا الحساسة ولن يثيروا القضايا المتعلقة بحقوق السودان».

وتكمن احدى المشكلات في الافتقار الى الوضوح بخصوص قواعد الاتحاد الافريقي. فالدولة المضيفة عادة ما تتولى الرئاسة ولكن ذلك غير ثابت. وقال سيفاماندلا زوندي مدير فرع أفريقيا بمعهد الحوار العالمي وهو مؤسسة بحثية مقرها جوهانسبرغ «الشيء المناسب هو أن يعمل الاتحاد الافريقي على وضع معيار للرئاسة التي يفترض أن تكون مثالا على كل ما يدور حوله الاتحاد خاصة في وقت تحاول فيه افريقيا ايجاد مكان لها على الساحة الدولية وتظهر ان ذلك ليس عملا جرت عليه العادة».

ويتجنب السودان نفسه تسليط الضوء على القضية. وينفي السودان رعاية العنف في دارفور ويقول ان اتفاق السلام التاريخي الذي وقع بين الشمال والجنوب العام الماضي يظهر المؤهلات التي يتمتع بها.

وقال محللون ان السودان بهذه الطريقة يقلل من الاثر السلبي الذي قد ينعكس عليه اذا تم تخطيه من رئاسة الاتحاد الافريقي رغم كونه الدولة المضيفة. (رويترز)

حكومة تشاد تنفي تسليح متمردي دارفور

نجامينا ـ من داني دانزومبي:

نفت تشاد امس تقارير تفيد بانها تمد المتمردين في منطقة دارفور السودانية بالسلاح وقالت ان هذا الاتهام يستخدم لتبرير هجمات على اراضيها حملت نجامينا الخرطوم المسؤولية عنها. وجاءت تصريحات حكومة الرئيس ادريس ديبي التي تتهم السودان بدعم متمردين يقاتلون للاطاحة به ردا على تقرير صدر اخيرا الخبراء بالامم المتحدة يقول ان المتمردين في دارفور يتلقون اسلحة وذخائر من دول مجاورة. ولم يتهم تقرير الامم المتحدة الذي حصلت «رويترز» على نسخة منه يوم الثلاثاء حكومة ديبي مباشرة لكنه استشهد بتقارير عن حصول المتمردين على «دعم مالى وسياسي واشكال اخرى من الدعم المادي من دول مجاورة من بينها ليبيا وتشاد واريتريا».

وقال وزير الاعلام التشادي هورمجي موسى دومجور ان حكومته ليست ضالعة باي شكل من الاشكال في الحرب الدائرة في دارفور منذ عام 2003 بين قوات الحكومة السودانية والميليشيات وبين المتمردين.

وتسببت الحرب في مقتل عشرات الالاف من الاشخاص وتهجير مليونين اخرين من ديارهم. وقال دومجور في بيان نشر في الموقع الرسمي للحكومة التشادية على الانترنت «هذه المعلومات الكاذبة التي تنسب الى تقرير يفترض ان خبراء بالامم المتحدة وضعوه ليس لها من هدف سوى تبرير العدوان السوداني على تشاد».

وبدأ التراشق بالكلمات بين تشاد والسودان بعد اتهام تشاد للحكومة السودانية بدعم الهجمات التي شنها متمردون تشاديون وجنود هاربون من الجيش على بلدة أدري الحدودية يوم 18 كانون الاول (ديسمبر). واعلن ديبي «حالة عداء» مع السودان ويحاول دون جدوى حتى الان ثني الاتحاد الافريقي عن عقد قمته القادمة في الخرطوم يومي 23 و24 كانون الثاني (يناير). وقال دومجور ان تشاد لا تسعى لاذكاء الصراع في دارفور بل تعاني من «تدفق اللاجئين السودانيين على اراضيها ومن الغارات التي تشنها ميليشيات سودانية تنشر الرعب وعدم الامن بين سكان تشاد الذين يعيشون قرب الحدود».

وتقول تشاد ان اكثر من 600 من مواطنيها المدنيين قتلوا في تلك الغارات الحدودية منذ عام 2003 وان اكثر من 300 الف سوداني لاجئون في اراضيها.

مصر تفرج عن 164 لاجئا سودانيا احتجزوا بعد الاحتجاجات

■ القاهرة ـ رويترز: قالت متحدثة من المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للامم المتحدة ان الحكومة المصرية أفرجت عن 164 سودانيا كانوا بين مجموعة تضم أكثر من 600 شخص احتجزتهم الشرطة في أعقاب فض اعتصام احتجاجي الشهر الماضي. واجرت المفوضية مقابلات مع السودانيين المحتجزين لتحديد ما اذا كان من بينهم أشخاص ينطبق عليهم وصف لاجئين وهو وضع قانوني يحول دون ترحيلهم.

وقالت استريد فان جندرين ستورت المتحدثة باسم المفوضية العليا لشؤون اللاجئين لرويترز «أطلق سراح حاملي البطاقات الزرقاء والصفراء أمس». ويحق للسودانيين المقيمين بالقاهرة الذين منحتهم مفوضية اللاجئين بطاقات زرقاء وصفراء الحصول على مساعدات من المفوضية. وكان هؤلاء السودانيون من بين زهاء 3500 شخص اعتصموا أمام مقر المفوضية بأحد أحياء القاهرة قرابة ثلاثة أشهر مطالبين باعادة توطينهم في دول غربية. وقتل 27 سودانيا في الاشتباكات عندما فضت الشرطة الاعتصام.

وقال احمد أبو الغيط وزير الخارجية المصري ان السلطات تعتزم الافراج عن اللاجئين السودانيين وطالبي اللجوء ولكنها سترحل المهاجرين غير الشرعيين منهم. وتقول المفوضية العليا لشؤون اللاجئين ان هناك زهاء ثلاثة ملايين سوداني يعيشون في مصر من بينهم 20 ألف شخص مسجلين لدى المفوضية. وعانى السودان من حرب أهلية دامت عشرين عاما بين الشمال والجنوب ويعاني حاليا من صراع مستمر باقليم دارفور. وقالت ستورت ان الاشخاص الذين أطلق سراحهم يتألفون من 92 رجلا و41 امرأة و31 طفلا. وتابعت ان المفوضية التي طلبت من الحكومة عدم ترحيل أي شخص من هؤلاء ستحاول تأمين الافراج عن جميع النساء والاطفال الذين تحجزهم السلطات.